
الضرائب غير الشرعية في دولتي المرابطين والموحدين وأثرها على علاقتها
مع الرعية

د. غانية البشير - قسم العلوم الانسانية - جامعة حمه لخضر - الوادي

الملخص:

يقوم المقال على اشكالية الضرائب الغير شرعية في مختلف مراحل دولتي المرابطين والموحدين أي منذ القيام إلى السقوط، وأثرها على طبيعة علاقتها مع الرعية. وقد وجدنا أن المرابطين قد تراجعوا عن مبدأ إلغاء الضرائب الغير الشرعية منذ بدايات حركتهم، إلا أن هذه الظاهرة تدرجت نحو التفاقم مع انتقال المرابطين من حركة دينية إلى ملك سياسي، وهذا ما انعكس على علاقة الدولة بالرعية، حتى أن الكثير من المؤرخين اعتبروا الضرائب الغير شرعية من أهم العوامل التي عجلت بسقوط دولة المرابطية. أما الموحدون اکتفوا بالضرائب الشرعية دون سواها، وبهذا استطاع الموحدون تجاوز مشكل الضرائب الغير شرعية رغم بعض التجاوزات لعمالهم في جمع الضرائب، لذا يمكننا أن نقر بأن النظام الضريبي الموحد كان أكثر تنظيماً من سابقه.

ABSTRACT:

The article on the problematic of illegal taxes at various stages of the states and stationed Unitarian do any since the fall, and its impact on the nature of their relationship with the parish. We have found that marabouts have backed the principle of the abolition of non-legitimate tax since the beginning of the movement, however, that this phenomenon gradually toward exacerbations with transmission stationed from the religious movement into a

political king, and this is reflected in the country's relations with the parish, so that many historians considered illegal taxes of the most important factors that precipitated the fall of the Almoravid state. The Unitarians were satisfied with the taxes legitimacy without the other, and thus was able to overcome the Unitarians illegal tax problem, despite some abuses of workers in the collection of taxes, so that we can recognize that the tax system Almohad was more organized .than its predecessor

تتحكم في علاقة السلطة بالرعية ثلاث عوامل اساسية أولها القرابة لما لها من دور في تنظيم العلاقات الاجتماعية، وكذلك السيف كرمز للقوة والإكراه القسري، بالإضافة إلى المال الذي يتنوع بين قوة الإغراء المادي والأخذ بالإكراه القسري، فقوة الاغراء المادي تمثلت في اغداق العطايا والهدايا لإشتراء الذمم، أما الإكراه القسري في المال نراه تجسد بشكل جلي في الضرائب غير الشرعية.

لذا رأينا أن هذه الأخيرة أي الضرائب الغير شرعية التي تنوعت وتعددت في دولتي المرابطين والموحدين بين مكوس وقبالات وغيرها من الجوانب التاريخية التي تحتاج إلى الدراسة والتحليل للوقوف على مدى تأثيرها في طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولمعرفة ذلك لا بد من العودة والانطلاق من النظرية الخلدونية في الجباية، التي تقرر أن الدولة سواء قامت على العصبية أو الدين، تكون قليلة الضرائب كثيرة الجباية في أول عهدها لأن الرعية تنشط للعمل فيكثر الاعتمار، وعندما تنتقل الدولة إلى الترف والحاجة للحماية تصاب بالهرم، فتكثر الضرائب فينتقل ذلك على الناس، فيقل الإعمار وتنقص الجباية، ولا يكون ذلك إلا تدريجياً⁽¹⁾.

ومن هنا نتساءل هل سارت دولتا المرابطين والموحدين وفق النظرية الخلدونية؟ وما موقف كل من أمراء المرابطين وخلفاء الموحدين من الضرائب الغير شرعية؟ وهل كان لهذه الضرائب دور في قيام هذه الدول وسقوطها؟ وإلى أي مدى اثرت هذه الضرائب في نوعية العلاقة بين الدولتين وبين الرعية، أي بين الحاكم والمحكوم؟.

1. الضرائب الغير شرعية في دولة المرابطين:

لا شك أن تحول المرابطين من الإصلاح إلى الملك⁽²⁾ في الجانب السياسي، قد انعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع المرابطي، وخاصة أنهم كانت لهم منطلقات دينية أساسها الكتاب والسنة ومذهب مالك، ليناقضوا أنفسهم ينساقوا لضروريات الحكم فينتقلوا إلى ملك سياسي، وهنا سنحاول متابعة الضرائب الغير الشرعية من فترة الدعوة إلى الملك.

متى ظهرت الضرائب الغير شرعية؟ كيف كانت علاقة السلطة المرابطية بالمجتمع؟ وما تأثير سياسة النظام المرابطي على مجتمعه؟ وكيف كان رد هذا الأخير؟.

أسس المرابطون نظاما مركزيا تحكمت بموجبه مجموع شبكة الطرق الغربية الرابطة بين غانة وشمال إيبيريا، وكان مركزها العاصمة مراكش⁽³⁾، واعتبروا كل معارض لهم كافرا مارقا يجب سفك دمه وقتله⁽⁴⁾، أما بالنسبة للمغارم التي فرضت على المجتمع، ففي بداية الدعوة حاول عبد الله بن ياسين (ت 451هـ/1059م) تطبيق الشرع فأمر أصحابه بالزكاة والأعشار وإسقاط ما سوى ذلك من مغارم محدثة⁽⁵⁾، لكن الغريب أن ابن ياسين نفسه بعد أن استقر عند ملتونة غزا قبيلة لمطة فطالب أفرادها بثلث أموالهم ليحل لهم الباقي، واعتبره من " الأموال المختلطة"⁽⁶⁾، بل اقتسموا غنائم إحدى القبائل البربرية المعارضة، وهذا ما جاء في نص واضح لصاحب الحلل حين قال: « فهزموهم، وسبوهم، وقسموا أموالهم، وخمسوا سبيهم»⁽⁷⁾. وهذا مناف تماما للكتاب والسنة ومذهب مالك، إذ يعتبرون

معارضتهم من البربر كفارا يجب فيهم الخمس على عكس ما تقره منطلقاتهم الدينية.

وورد لنا نص لصاحبه ابن أبي زرع في غاية الأهمية، يحدد لنا فيه الفئات التي شملها توزيع خمس الغنائم المغراويين الذين انتصرت عليهم بوادي درعة عام 447هـ/1055م، إذ قال: « فأخذ عبد الله بن ياسين أموالهم ودوابهم وأسلحتهم مع الإبل التي أخذ في درعة، فأخرج منه خمس جميعه ففرقه على فقهاء سجلماسة ودرعة وصلحائهما، وقسم الباقي على المرابطين»⁽⁸⁾. وبهذا كان توزيع الخمس بعيدا تماما عن الفئات التي حددها النص القرآني.

أما الأمير يوسف بن تاشفين (ت 500هـ/1107م) فسار على الشرع خائفا في مجتمعه، حتى قال فيه صاحب الأنيس المطرب: « ولم يوجد في بلد من بلاد ولا عمل من أعماله على طول أيامه رسم مكس⁽⁹⁾ ولا معونة ولا خراج في حاضرة ولا بادية إلا ما أمر الله تعالى به، وأوجبه حكم الكتاب والسنة من الزكاة والأعشار وجزية أهل الذمة وأخماس غنائم المشركين، وجبا في ذلك من المال على وجهه ما لم يجبه أحد قبله، فيقال أنهم وجدوا في بيت المال بعد وفاته ثلاثة عشر ألف ريع من الورق، وخمسة آلاف وأربعين ريعا من دنانير الذهب المطبوعة»⁽¹⁰⁾. ومن خلال هذا النص نستطيع أن نحدد معالم السياسة المالية⁽¹¹⁾ لابن تاشفين، حيث نرى أنه طبق الشرع على ما يجب للدولة من مال المجتمع، وبهذا فهو لم يفرض أي ضريبة على مجتمعه، نظرا لأن بيت مال المسلمين كان في مجبوحة ووفرة إلى آخر عهد هذا الأمير⁽¹²⁾.

أراد يوسف أن يفرض على الناس ضريبة غير شرعية يجمع منها موارد مالية تسمى " المعونة "، فعارضه أحد الفقهاء وهو قاضي المرية أبو عبد الله محمد بن يحيى بن الفراء (ت 514هـ/1120م)، إلا إذا حلف الأمير في حضرة العلماء، أن ليس

له درهم ينفقه على المسلمين⁽¹³⁾، وبما أن الشرع يقرر أن « الأصل أن لا يطالب المسلمون بمغارم غير واجبة بالشرع، وإنما يطالبون بالزكاة وما أوجبه القرآن والسنة، كالغنيء والركاز وإرث من يرثه بيت المال فإذا عجز بيت المال عن أوراق الجند وما يحتاج إليه من آلة حرب وعدة، فيوزع على الناس ما يحتاج إليه من ذلك⁽¹⁴⁾. ولا نعلم إن كان ابن تاشفين أقدم على القسم أم لا، ولا نعلم أفرض المعونة⁽¹⁵⁾ أم لا، المهم أنه عزم على فرض ضريبة بدعوى الجهاد رغم الوضعية الجيدة لبيت المال⁽¹⁶⁾، وبهذا بدأت تظهر بوادر أزمة مالية يتحمل كاهلها المجتمع المرابطي، لتصبح الجباية والمغارم من أهم سمات عهد ابنه علي. وهنا نتساءل ما سبب ذلك؟ وما هي العوامل التي كانت وراء ذلك؟ وكيف انعكست سياسته المالية على الرعية؟ وما ردهم؟.

على الرغم من أن علي بن يوسف بن تاشفين (ت 537هـ/1143م) لما تولى الحكم عام 500هـ/1107م وجد « البلاد هادئة، والأموال وافرة، والملك قد توطأ، والأمور قد استقامت⁽¹⁷⁾، إلا أن دولته شهدت أزمة مالية عنيفة منذ بداية عهده، فرغم انتصاره بموقعة أقليمش⁽¹⁸⁾ سنة 501هـ/1108م على النصراني، وسيطرته على سرقسطة سنة 503هـ/1110م، إلا أنهم عجزوا على استرجاع طليطلة، فقتوت شوكة الحلف المسيحي بقيادة ألفونسو المحارب⁽¹⁹⁾، فحاصروا سرقسطة فسقطت في أيديهم عام 512هـ/1118م، وهزموا الجيش المرابطي هزيمة نكراء سنة 514هـ/1120م⁽²⁰⁾. ويبدو أن حروب النصراني بالأندلس استنزفت بيت مال المرابطين، لتزيدها ثورة المصامدة تعقيدا إذ شنت جيوشهم بين الأندلس والمغرب، فانتقل المرابطون من مرحلة الهجوم إلى الدفاع، وأمام هذا الوضع الجديد شيد المرابطون بالمغرب الحصون لمواجهة الموحدين⁽²¹⁾، وأنفقوا أموالا طائلة لبناء أسوار المدن بفتوة من ابن رشد الجند (ت

520هـ/1126م)⁽²²⁾، وهكذا قلت مداخيل بيت المال من الغنائم وغيرها، وكان لزاما على المرابطين توفير المال للجيش ولتسيير شؤون دولة. فماذا فعلوا لتوفير هذا المال؟.

استفتى علي بن يوسف في كتاب وجهه إلى الفقيه القاضي أبي القاسم أحمد بن محمد ابن ورد (ت 540هـ/1146م) وغيره من فقهاء الأندلس، حول جواز التناول ومصادرة الأملاك المحبسة للنصارى، فكان الجواب سنة 521هـ/1126م واضحاً لا لبس فيه إذ يقر أنه لا حرمة لأحباس أهل الذمة⁽²³⁾، ولم يستثن من هذه التدابير المحففة النصارى فقط بل سبقهم اليهود، ففي عام 464هـ/1071م فرض عليهم يوسف بن تاشفين ضريبة، وفيها قال صاحب الحلل: « وافترض على اليهود في تلك السنة فريضة ثقيلة، اجتمع له منها جملة مال، استعان به على من كان بسبيله»⁽²⁴⁾. وقد ضبطها ابن عذارى بجوالي « مائة ألف دينار عشرية ونيف على ثلاثة عشر ألف دينار»⁽²⁵⁾، ويعد هذا المبلغ الباهضاً جداً مما جعل المؤرخ محمد الأمين بلغيث يعتبره دليلاً على ثراء اليهود خلال العهد المرابطي⁽²⁶⁾. وهكذا مست الأزمة جميع أهل الذمة، ولم يميز الأمير المرابطي علي بين ذمي ومسلم بل شملت الضرائب غير الشرعية كل الرعية دون استثناء ديني.

وقد أفتى القاضي ابن الفراء لأهل قرطبة أن يتنازلوا للأمير عن جلود أضحية العيد لترميم أسوار مدينتهم المهتدة بخطر الصليبيين⁽²⁷⁾، وفرض أيضا ضريبة على أهل فاس عام 530هـ/1130م لتسوير مدينتهم وزيادة البناء في مسجدهم⁽²⁸⁾، وكما فرض ضريبة أخرى على أهل الأندلس سموها " التعتيب " لبناء أسوار جديدة لمدنهم وترميم القدم منها⁽²⁹⁾.

كما فرضت قبالات⁽³⁰⁾ على الصناعات والأسواق، حتى قال فيها الشريف الإدريسي: « وكانت أكثر الصنع بمراكش، متقبلة عليها مال لازم مثل سوق الدخان والصابون والصقر والمغازل، وكانت القبالة على كل شيء يباع دقَّ أو جلاً كل شيء على قدره فلما ولى المصامدة، وصار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل وجه، وأراحوا منها واستحلّوا قتل المتقبلين لها، ولا تذكر الآن القبالة ذكراً في شيء من بلاد المصامدة»⁽³¹⁾، ونستقرئ من هذا النص أن القبالات المفروضة على الصناعات والأسواق كان لها أثر سلبي على المجتمع، استغله الموحدون في الدعوة لهم ضد النظام المرابطي.

وبلغت الأزمة المالية أشدها حتى أصبح الأمير علي بن يوسف يفرض على رعاياه تجهيز أبناءهم برزقهم وسلاحهم ونفقاتهم ليشتركوا في الجيوش المرابطية ضد أعداءهم⁽³²⁾، وساء حال الجيش المرابطي حتى أن الأمير « علي بن يوسف في آخر أمره امتنع الإعطاء لأجناده حتى رجع أكثرهم يُكْرُون دوابهم»⁽³³⁾. لكن الأعظم والأخطر هو أن ابن تاشفين « هو أول من استعمل الروم بالمغرب، وأركبهم وقدمهم على جباية المغارم»⁽³⁴⁾. والأكيد أن هذا الأمر كان له وقع خاص على المجتمع خاصة أن الرعية امتعضت من كل مغرم غير شرعي من قبل، فكيف يقبلوا بأن يقوم بجبيها الروم؟.

ومن خلال تركيزنا على السياسة المالية للدولة المرابطية، لما لها من أهمية كبرى في تحديد معالم العلاقة بين الأمراء المرابطين ومجتمعهم، لاحظنا أن الحكام المرابطين ساروا وفق النظرية الخلدونية في الجباية، التي تقرر أن الدولة سواء قامت على العصبية أو الدين، تكون قليلة الضرائب كثيرة الجباية في أول عهدها لأن الرعية تنشط للعمل فيكثر الاعتمار، وعندما تنتقل الدولة إلى الترف والحاجة للحماية تصاب بالهرم، فتكثر الضرائب فينتقل ذلك على الناس، فيقل الإعمار وتنقص

الجباية، ولا يكون ذلك إلا تدريجياً⁽³⁵⁾، وابن خلدون هنا يبدو كأنه يستقرئ سياسة المرابطين الضريبية وانعكاساتها على المجتمع.

2. الضرائب الغير شرعية في دولة الموحيدين:

ان تحول الموحيدين من الإصلاح إلى الملك⁽³⁶⁾ في الجانب السياسي، قد انعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع الموحيدي، وخاصة أن صاحب دعوتهم المهدي بن تومرت (ت 524هـ/1130م) الذي أعلن معارضته للمناكر ثم طالب أتباعه بإزالتها والقضاء عن المتسبب فيها، واعتبر الجبايات من أشد المناكر تأثيراً فأولاهما باهتمام خاصاً، وكذلك الخليفة عبد المؤمن وبنيه من الخلفاء، وهنا سنحاول متابعة الضرائب الغير الشرعية من فترة الدعوة إلى الملك.

متى ظهرت هذه الضرائب عند الموحيدين؟ كيف كانت علاقة السلطة الموحدية بالمجتمع؟ وما تأثير سياسة النظام الموحيدي على مجتمعه؟ وكيف كان رد هذا الأخير؟.

لقد تفتن الإمام المهدي بن تومرت منذ بداية دعوته إلى الأثر السليبي الذي ولدته السياسة المالية للمرابطين - خاصة فرض الضرائب غير الشرعية - في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، حيث خلقت نفوراً لدى المجتمع من السلطة الحاكمة، فسارع إلى معارضة هذا النظام الضريبي والمطالبة بالرجوع إلى الشرع، واعتبر أن المثلثين فرضوا على الناس ما لم يوجبه الشرع من إحداثهم لمغارم ومكوس ومناكر ما أنزل الله بها من سلطان وأكلهم للسحت والحرام⁽³⁷⁾.

ولقد سار الخليفة عبد المؤمن (ت 558هـ/1163م) على نهج إمامه المهدي في انتقاده اللاذع للسياسة الضريبية للمرابطين في رسائل رسمية له، ومنها ما جاء في رسالة عبد المؤمن الموجهة إلى جميع طلبة الأندلس ومن صحبهم من المشيخة والأعيان والكافة الصادرة في تينملل بتاريخ ربيع الأول عام 543هـ/1148م، إذ

وصف المرابطين بأنهم « يتدعون من وجوه المظالم ما تضعف شواهد الجبال عن حملها.... وقد ذكر لنا في أمر المغارم والمكوس والقبالات وتحجير المراسي ما رأينا أنه أعظم الكبائر جرماً وإفكاً، وأدناها إلى من تولاهما دماراً وفتكاً»⁽³⁸⁾، ثم يوضح سياسته اتجاه مجتمعه «هل قام هذا الأمر العالِي إلا لقطع أسباب الظلم وغلقه؟ وتمهيد سبيل الحق وطرقه؟ وإجراء العدل إلى غاية شأوه وطلقه؟»⁽³⁹⁾، وهنا عبد المؤمن يقدم نفسه كمخلص ومنقذ اجتماعي للمجتمع المغربي.

وعززت رسالة عبد المؤمن بن علي إلى شيوخ وأعيان قسنطينة بتاريخ 24 جمادى الأولى سنة 547هـ/1152م ما ذهبنا إليه من أن الخليفة الأول للموحدين قدم نفسه كمخلص لمجتمع المغرب الإسلامي، بل ذهب أكثر من ذلك إذ قدم دعوة الموحدين وملكهم إنما هي مخلص الأمة من الظلم وبعث بها الله لعباده لإقامة حدوده ونشر العدل بين عباده، وهذا حين قال: « وقد كان بهذه الأصقاع، من آثار أهل الاختلاف والابتداع، ما علمتموه من القبالات والمكوس والمغارم وسائر تلك الأنواع. وكان الأشقياء من ولائها، يرون إيجابها وإلزامها شرعاً يلتزمونونه.... وقد قطع الله بفضلهم أصولهم وفروعهم.... وأجري الشرع بالإمام المهدي - رضي الله عنه - على بابه، وأراح جميع أهل البلاد المعمورة بالتوحيد من جميع ما كانوا يكلفونه من المغارم، ويعرفونه من أسباب المظالم.... فلا يُطلبون إلا بما توجهه السنّة تطلبه»⁽⁴⁰⁾.

وهكذا من خلال الرسالتين السابقتين حدد الخليفة عبد المؤمن موقفه وموقف الموحدين كافة من هذه الضرائب بوضوح، فاحتفظ بالشرعي منها فقط وأزال غيرها، وهذا ما ذهب إليه الجغرافي الشريف الإدريسي في قوله: « فلما ولي المصامدة، وصار الأمر إليهم قطعوا القبالات بكل وجه واراوحوا منها واستحلوا قتل المتقبلين لها ولا تذكر الآن القبالة ذكراً في شيء من بلاد المصامدة»⁽⁴¹⁾، غير

أنه في آخر هذا النص لاحظنا إشارة لتجاوزات بعض المتقبلين وهناك مراقبة لهم وتشدد من طرف عبد المؤمن في معاقبة كل منحرف.

وتعددت انحرافات بعض الجباة والعمال فمنهم من عمل على فرض بعض المكوس والمغارم على الرعية كالمسافرين والتجار، بل منهم من تهادوا وتطاولوا فسمحوا لأنفسهم أن « تمتد أيديهم إلى المخازن هنالك فيعيثون فيها ويتحكمون، ويجرؤون في التعدي ملء شأوهم وأنفسهم يظلمون»⁽⁴²⁾، وأمام هذه التصرفات القبيحة جاء تهديد ووعيد وإغلاظ شديد للأيمان من قبل الخليفة لكل جابي وعامل ثبت تورطه في شيء من هذا، وحذر كذلك الطلبة والأشياخ وكافة الموحدين في دولته بمراقبة ومحاسبة ومعاقبة كل من زاغ عن الحق وظلم⁽⁴³⁾.

واستمر خلفاء عبد المؤمن في معاقبة كل من ثبت تورطه في فساد مالي، فالخليفة يوسف بن عبد المؤمن (ت 579هـ/1184م) في عام 573هـ/1178م « كانت السطوة بالوزراء والعمال الخدماء فمنهم ابن جامع وبنوه وغيرهم وممن انتقم منه عبد الله بن محمد بن المعلم وكان مشرف اشبيلية انتقدت عليه أخبار شنيعة وأحوال فظيعة فأمر بسجنه وأخذ ما بيده فلم يبق له سب ولا لبد وتفرقت جميع أحواله شذر مذر وضربت بعد مجنة عظيمة عنقه رحمه الله. وكذلك ابن فاخر مشرف سجلماسة وأبو الحسن علي بن حنون رحمهم الله»⁽⁴⁴⁾.

وفي سنة 579هـ/1189م عاقب الخليفة أبو يعقوب المنصور مشرف تلمسان، وفي هذا ذكر ابن عذارى: « وفيها كانت السطوة بأبي زكريا ابن حيون شيخ كومية وابنه علي الذي كان مشرف تلمسان وغيره وكان كل يوم يخرج مكبواً للحساب عن عمله، ثم أخرج ابن حيون المذكور منفياً من الحضرة إلى بطليوس وبقي علي ابنه في السجن إلى خروج أمير المؤمنين في غزوته إلى شنترين»⁽⁴⁵⁾، وفي نفس هذا العام عاقب الخليفة أبو يعقوب كذلك ثمانية عشرة عاملاً له أولهم

مشرف فاس عبد الرحمان بن يحيى وخازنه على المال وخازنه على الطعام، وكذلك ابن عاصم مشرف مكناسة وعاملها ابن هود، وابن عمر المشرف برياط تازة وصاحب ملوية وقاضي المعدن وغيرهم⁽⁴⁶⁾، وهكذا استمر خلفاء عبد المؤمن بن علي في محاربة ومعاينة عمالهم على فسادهم المالي وهذا دليل على استمرار الفساد المالي حتى في فترة خلفاء عبد المؤمن إلا أن الدولة لم تدخر جهداً في محاربة هذه الظاهرة، وبهذا أسقطت جميع المكوس والضرائب غير الشرعية.

وهكذا نخلص إلى ما أقره الباحث عز الدين عمر موسى أن الموحدون لم يكونوا في حاجة إلى فرض الضرائب الغير شرعية عندما تتأهم ضائقة مالية، بل كانوا أشد الحاجة إلى تنظيم الجباية، فوضعوا سياسة متشددة مع الجباة لمحاسبتهم، بل كانوا يسألون الرعية عنهم، حتى أنه صار من أهم ظواهر العصر الموحدى نكبة عمال الجباية إما لتقصير أكتشف أو لتشكي الناس منهم⁽⁴⁷⁾. وبإنشاء الموحدون نظاماً جبايياً محكماً بامتياز أغناهم عن الضرائب الغير شرعية.

ومن خلال هذا العرض للضرائب الغير شرعية في دولتي المرابطين والموحدون، خلصنا إلى بعض النتائج والملاحظات لخصناها في فقرتين وهما:

- تناقض المرابطون مع منطلقاتهم المبدئية، فتراجعوا عن مبدأ إلغاء الضرائب الغير الشرعية منذ بدايات حركتهم، إلا أن هذه الظاهرة تدرجت نحو التفاقم مع انتقال المرابطين من حركة دينية إلى ملك سياسي، وهذا ما انعكس على علاقة الدولة بالرعية، حتى أن الكثير من المؤرخين اعتبروا الضرائب الغير شرعية من أهم العوامل التي أضعفت دولة المرابطين وعجلت بسقوطها.

- اكتف الموحدون بالضرائب الشرعية دون سواها، وبهذا استطاع الموحدون تجاوز مشكل الضرائب الغير شرعية التي عجلت بزوال دولة المرابطين،

لذا يمكننا أن نقر بأن النظام الضريبي الموحد كان أكثر تنظيماً من سابقه، إلا أننا سجلنا بعض التجاوزات من بني عبد المؤمن وذوي الخطوة والسطوة من دولتهم وبعض من عمالهم المكلفين بجباية الضرائب، فكان له الأثر البالغ على العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

الهوامش:

- (1)- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون: المقدمة، د ط، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1424هـ/2004م، ص 265-267.
- (2)- تحول المرابطين من الإصلاح إلى ملك سياسي، تجسد في ممارسات الأمراء، الذين كرسوا ولاية العهد وتوريث السلطة في الأعقاب، وكذلك في طبيعة نظامهم الأميري وخطبوا للخلفاء العباسيين على المنابر. لمزيد من التفصيل ينظر: البشير غانية: الأولياء والمجتمع بالمغرب الإسلامي في عصري المرابطين والموحدين (479-635هـ/1086-1238م)، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر- 2- أبو القاسم سعد الله، السنة الجامعية: 1435-1436هـ/2014-2015م، ص 48-52.
- (3)- محمد القبلي: رمز " الإحياء " وقضية الحكم في المغرب الوسيط، ضمن كتاب مراجعات حول المجتمع والثقافة بالمغرب الوسيط، ط 1، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1987م، ص 36.
- (4)- محمد بن عبد الله بن سعيد ابن الخطيب السلماني (ت 776هـ/1374م): تاريخ المغرب في العصر الوسيط، القسم الثالث من كتاب أعمال الأعلام، تحقيق وتعليق: أحمد مختار العبادي ومحمد إبراهيم الكتاني، ط 1، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1964م، ص 186-187.
- (5)- أبو العباس احمد بن خالد الناصري السلاوي: كتاب الاستقصاء لأخبار المغرب الأقصى، ج 2، تحقيق وتعليق: جعفر الناصري ومحمد الناصري، ط 1، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1954م، ص 13.

- (6) - أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري: المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، د ط، مكتبة المثني، بغداد، د ت، ص 166.
- (7) - مجهول: كتاب الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، حققه: سهيل زكار وعبد القادر زمامة، ط 1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1399هـ/1979م، ص 21.
- (8) - أبو الحسن علي بن عبد الله بن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، نشر: عبد الوهاب بن منصور، ط 1، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1972م، ص 128.
- (9) - المكس: جمعها " مكوس"، وهي ضريبة تفرض على النشاط الصناعي والتجاري، وتصنف ضمن الموارد الغير شرعية. ينظر: القلقشندي. عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1424هـ/2003م. صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: النظم والمعاملات المالية في المغرب عصر الموحدين (564 - 668هـ/1130-1269م)، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1432هـ/2012م، ص 199.
- (10) - نفسه، ص 137.
- (11) - حول تطور السياسة المالية للدولة المرابطية ونظامها وميزاتها. ينظر: الحبيب الجنحاني: السياسة المالية للدولة المرابطية؛ ضمن كتاب دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 89-103.
- (12) - وجدت أموال عظيمة في بيت المال بعد وفاة الأمير يوسف، بلغت حوالي ثلاثة عشر ألف ربيع من الورق وخمسة آلاف وأربعين رعباً من المطبوع الذهب. محمد الأمين بلغيث: الربط بالمغرب الإسلامي ودورها في عصري المرابطين والموحدين، ط 1، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 137.

(13)- أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، مج 7، إعداد: وداد القاضي وعز الدين أحمد موسى بإشراف: إحسان عباس، ط 1، دار صادر، بيروت، 1398هـ/1978م، ص 118-119.

(14)- أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي: **المعيار المغرب وجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ج 11، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، ط 1، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الدينية للمملكة المغربية، الرباط، 1401هـ/1981م، ص 127-128.

(15)- **ضريبة المعونة** لم تكن محدثة من طرف المرابطين، بل كانت مفروضة في عهد الطوائف، ولا شك أنها من الضرائب التي كان يشتكي منها السكان إلى فقهاءهم، فيقوم الفقهاء بتشجيعهم على عدم دفعها، لكن نفس هؤلاء الفقهاء أضفوا الشرعية على هذه الضريبة في عهد المرابطين بمساندتهم وتقديم المؤيدات لها. عمر بن حمادي: **الفقهاء في عصر المرابطين**، شهادة تعمق في البحث (تاريخ وسيط)، إشراف: محمد الطالبي، جامعة تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1987م ص 140.

(16)- غير أن الباحث السوداني عز الدين عمر موسى يرى أن محاولة فرض يوسف بن تاشفين لضريبة المعونة هي دليل علي ظهور بوادر مشكلة المالية آخر أيام يوسف نفسه. عز الدين عمر موسى: **النشاط الاقتصادي**، ص 165.

(17)- ابن أبي زرع: **الأنيس المطرب**، ص 157.

(18)- **أقليش**: وهي مدينة لها حصن تقع في ثغر الأندلس، بناها الفتح بن موسى بن ذي النون، ووقعت بها معركة شهيرة سميت باسمها وهي موقعة أقليش عام 501هـ أو 1085/502م، انتصر فيها جيش علي بن تاشفين المرابطي على جيش ألفونسو الصليبي. ينظر: محمد بن عبد المنعم الحميري: **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، ط 2، مكتبة لبنان، بيروت، 1984م، ص 51. بلغيث الربط، ص 185.

- (19) - ألفونسو الأول: وهو ابن رذمير ملك أراغون المعروف بألفونسو المحارب، حكم أراغون ونبرة ما بين عامي 499-529هـ/1104-1134م، استولى على سرقسطة سنة 512هـ/1118م من المسلمين واتخذها عاصمة له، كما قام ما بين عامي 519-520هـ/1124-1125م على المسلمين من سرقسطة حتى وصل إلى السواحل الجنوبية الشرقية دون مقاومة تذكر. ينظر: ابن القطان: نظم الجمان، ص 152. ابن الخطيب: الإحاطة في أخبار غرناطة، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه: محمد عبد الله عنان، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1393هـ/1973م، مج 1، ص 108-114. يوسف أشباح: تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمه وعلّق عليه: محمد عبد الله عنان، ج 1، ط 2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417هـ/1996م، ص 146-152.
- (20) - لمزيد من التفاصيل حول التقهقر العسكري المرابطي. ينظر: محمد عبد الله عنان: عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، ق 1، ط 1، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1383هـ/1964م، ص ص 72-73؛ 90-104. بلغيث: الربط، ص 185 وما بعدها. محمد الأمين بلغيث: الحياة الفكرية بالأندلس في عصر المرابطين (479-539هـ/1085-1144م)، ج 1، ط 1، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 129 وما بعدها. ابراهيم القادري بوتشيش: المغرب والأندلس في عصر المرابطين المجتمع - الذهنيات - الأولياء، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1993م ص 17-19.
- (21) - أبو بكر بن علي الصنهاجي البيدق: أخبار المهدي بن تومرت وبداية دولة الموحدين، نشر: عبد الوهاب بن منصور، ط 1، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، 1971م، ص 157.

- (22)- بلغيث: الحياة الفكرية، ج 1، ص 305. إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج 1، ط 1، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1430هـ/2009م، ص 222-223.
- (23)- الونشريسي: المعيار، ج 8، ص 56-64. لمعرفة أسباب وظروف وملابس هذه الفتوة ونتائجها ينظر: بلغيث: الحياة الفكرية، ج 2، ص 832 وما بعدها. إبراهيم بوتشيش القادري: مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب والأندلس خلال عصر المرابطين، ط 1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1998م، ص 79 وبعدها. عصمت عبد اللطيف دندش: الأندلس في نهاية المرابطين ومستهل الموحدين عصر الطوائف الثاني 510-546هـ/1116-1156م تاريخ سياسي وحضارة، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1408هـ/1988م، ص 157.
- (24)- مجهول: الحلل، ص 25.
- (25)- ابن عذارى المراكشي: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج 4، تحقيق ومراجعة: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط 3، 1983م ص 23.
- (26)- لمزيد من التفصيل ينظر: بلغيث: الحياة الفكرية، ج 3، ص 926.
- (27)- نفسه، ج 1، ص 305.
- (28)- أبو محمد بن حسن بن علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي بن القطان المراكشي: نظم الجمان لترتيب ما خلف من أخبار الزمان، درسه وقدم له وحققه: محمود علي مكي، ط 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م، ص 250.
- (29)- ابن عذارى: البيان، ج 4، ص 73-74. ولمزيد من التفاصيل حول "التعتيب" ينظر: محمد عبد الله عنان: عصر المرابطين والموحدين، ق 1، ص 114-116.

- (30)- القبالات: مفردتها قبالة وهو هي ضريبة فرضت على الأسواق والصناعات قد كان دقيقة ومحكمة، وكان عبئا ثقيلا على التجار والصناع، وتعد ضمن الواردات الغير شرعية. ينظر: الحبيب الجنحاني: السياسة المالية للدولة المرابطية، ص 99. صابر عبد المنعم محمد علي البلتاجي: النظم والمعاملات المالية، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1432هـ/2012م، ص 49. عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي، ص167.
- (31)- أبو عبد الله محمد بن محمد الشريف الإدريسي: المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذ من نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تحقيق: الدوزي ودي خويه، مطبع بريل، ليدن، 1863م، ص 70.
- (32)- ابن القطان: نظم الجمان، ص 152.
- (33)- ابن عذارى: البيان، ج 4، ص 102.
- (34)- ابن الخطيب: الحلل، ص 84-85. بل أن أشباح أثار قضية أخطر وهي مشاركة اليهود للنصارى في جباية الضرائب. وقد انساق بعض الباحثين حول هذه المسألة وجعلوها مسلمة كبتوشيش، غير أن الباحث محمد الأمين أخذى هذه رواية بكثير من الحذر ومحصها وناقشها. ينظر: يوسف أشباح: تاريخ الأندلس، ص 238. بوتشيش: مباحث، ص 109. بلغيث: الحياة الفكرية، ص 892-894.
- (35)- عبد الرحمن ابن خلدون: المقدمة، ص 265-267.
- (36)- لمزيد من التفصيل حول تحول الموحدين من حركة دينية إلى ملك سياسي ينظر: البشير غانية: الأولياء والمجتمع، ص 91-104.
- (37)- محمد بن عبد الله بن تومرت الهرغي المصمودي: أعز ما يطلب، تقديم وتحقيق: عبد الغني أبو العزم، ط 1، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، 1999م، ص 387. عبد الحميد النجار: تجربة الإصلاح في حركة المهدي بن تومرت -

- الحركة الموحدية بالمغرب أوائل القرن السادس الهجري-، ط 2، المعهد العالي للفكر الإسلامي، هيرندن-فرجينيا، 1415هـ/1995م، ص 80-82.
- (38)- ابن القطان: نظم الجمان، ص 191-193.
- (39)- نفسه، ص 194.
- (40)- مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، نشر: ليفي بروفنسال، ط 1، المطبعة الاقتصادية، الرباط، 1941م ص 21-22.
- (41)- الإدريسي: نزهة المشتاق، ص 70.
- (42)- ابن القطان: نظم الجمان، ص 199.
- (43)- نفسه، ص 194-195.
- (44)- ابن عذارى: البيان الموحد، ص 139.
- (45)- نفسه، ص 155.
- (46)- نفسه، ص 158.
- (47)- عز الدين عمر موسى: النشاط الاقتصادي، ص 186-187.